## مظاهرها حرق الأسعار وسحب السيولة النقدية

# ركود الأسواق ظاهرة وقتية لا تشكل خطورة على الاقتصاد

شهدت الأسواق المصرية خلال الشهور القليلة الماضية حالة من الركود والانكماش تتمثل فى عدم سحب البضائع من المنتجين وتراكم السلع لدى التجار.

ويؤكد الخبراء والمستثمرون أن الظاهرة ترتبط بالاقتصاد العالمى من خلال دورات متعاقبة لحالات الرواج التى يعقبها فى الغالب دورات من الانكماش.

كما أن السوق المصرية شهدت العديد من العوامل التى ساهمت فى هذا الركود وتتمثل فى سحب الدولار من السوق المصرفية بسبب كثرة العمليات الاستيرادية وزيادة العرض على الطلب إلى جانب ظاهرة حرق الاسعار التى تسبب منافسة غير عادلة وسحب السيولة النقدية بسبب قلة تحويلات المصريين من الخارج فضلا عن البطالة وتدنى معدلات الاستثمار.

ويطالب الجميع بالعودة بالاسعار إلى معدلات عادلة واصدار تشريعات حكومية لمحاربة ظاهرة حرق الاسعار واعداد ميثاق شرف بين الشركات وبينها وأكد الجميع أن ظاهرة الركود ظاهرة وقتية ستزول بزوال المسببات.

### عملة واحدة

يقول د. نادر رياض مستشار لجنة الصناعة بمجلس الشعب إنه لا يمكن اعتبار حالة الانكماش النسبى التى يمكن ملاحظتها حاليا فى السوق المصرى مقدمة لظاهرة تنذر بالركود إذ أنه من المعروف أن حالات الرواج تتعاقب فى دورات متتابعة يعقب كل منها دورات متعاقبة من الانكماش أيضا، بمعنى أن الرواج فى الأسواق هى حالة من حالات المد يعقبها انكماشا بما يشبه الجزر وهما وجهان لعملة واحدة إذ أن الانفاق من جانب الافراد يسبب رواجا للأسواق إلا أنه ينجم عنه انخفاضا فى المدخرات والاحتياطيات لدى الأفراد ناتهم الأمر الذى يتطلب امساك اليد عن الانفاق لفترة هى فى واقع الأمر الانكماش الذى يعقب الرواج وهناك أمر آخر لا يمكن اغفاله هو أن ارتفاع سعر الفائدة على المدخرات من شأنه توجيه جانب لا يستهان به من الاموال المتداولة نحو التوظيف بالأوعية الادخارية الأمر الذى نجد أن سحبها يترتب عليه فى أسواق السلع وتوجيهها نحو التداول التمويلى من خلال أدوات الاعمال والمشروعات.

ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن أن تنحو باللائمة على التوجه ذى الحجم الكبير فى توجيه المدخرات والاحتياطيات نحو المجال العقارى، إذ أن فى هذا التوجه تحفيز للانفاق فى مجالات السلع المعمرة والاستهلاكية المصاحبة لاستعمال واستهلاك المجال العقارى الاضافى، ومن ثم فإن حالة الانكماش تلك تعتبر سلوكا طبيعيا فى الأسواق، ولا تشكل فى سلوكها حالة سلبية على طول الخط إذ أنها تشكل جانبا ايجابيا أيضا، فلا يغيب عنا أن جانبا من السلع المطروحة بالأسواق كانت مسعرة بأعلى من قيمتها الحقيقية نظرا لغياب المنافسة الحقيقية بدليل أن أسعار كثيرة من السلع المصرية المطروحة للتصدير تصدر بأسعار تقل عن اسعار بيعها المحلى.

ومن ثم فإن حالة الانكماش فى حد ذاتها من شأنها العودة بالأسعار التى انتابها الشطط فى كثير من الحالات مرة أخرى لأرض الواقع، حيث ان القواعد التى تحكم السوق من العرض والطلب والقدرة التنافسية وعوامل الجودة وخدمة ما بعد البيع والمستوى التكنولوجى واحتياجات العميل، وسعى الصانع المحموم وراء الحصول على الرضا الكامل للعميل كهدف نهائى يعلو كل الاهداف المرحلية.

### احتياجات موسمية

وأوضح د. نادر أنه أيضا لا يمكن اغفال أن النمو السريع فى الأنشطة التجارية التخصصية فى الآونة الاخيرة لم يتماشى مع توزيع ونمو خريطة الاحتياجات الاساسية من السلع بصورة متوازنة وكذا دون مراعاة للاحتياجات الموسمية والدورية للمواطنين فلا شك أن ملابس وأحذية الأطفال تلقى رواجا مع دخول المدارس مقابل انكماش فى لوازم المصيف وأوقات الفراغ والتى تبدأ عادة مع موسم الصيف.

وهذه الظاهرة تعتبر فى مجملها ظاهرة ايجابية من شأنها إذكاء روح المنافسة السعرية والارتقاء بعوامل الجودة تدريجيا، من هنا فإن السلع الرديئة تتوارى أمام السلع الجيدة فى ظل سوق يخلو من الاحتكار أو الندرة فى السلع إذ أن عملية طرد السلع الجيدة للسلع الرديئة تعد ظاهرة صحية وان كانت لا تخلو من الشكوى والمعاناة من قبل البعض الذين يتحتم عليهم العمل بجد لتحسين أوضاعهم فى الأسواق ومواكبة المنافسة.

### لفترة محدودة

ويقول د. محمود سليمان رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان ان وجود هذه الظاهرة سيكون لفترة محدودة وأمل أن تنتهى مع نهاية هذا العام لأنها تعتبر مرحلة من المراحل الانتقالية التى جاءت من الضغط على سحب الدولار من السوق بسبب كثرة العمليات الاستيرادية مما ادى لتشبع السوق بالمنتجات وزيادة العرض من السلع مما أدى لوجود انكماش وأتوقع أن تكون هذه المسألة وقتية.

ويلفت د. محمود سليمان النظر للمشكلة الاساسية فى هذه الظاهرة وهى عملية حرق الاسعار فى السلع والمنتجات المصرية والاجنبية واقترح أن تصدر الحكومة تشريعا خاصا يحارب هذه الظاهرة لأنها مشكلة حيوية وخطيرة وقد بدأت بالسيارات وانتهت بالكبريت مرورا بالسلع المنزلية والبويات وغيرها..

وأكد أنه لابد من القضاء على هذه الظاهرة التى تقلل من سحب المنتجات من المصانع واحداث خلل فى ميزانية الشركات التى يتم التعامل معها.

وطالب د. محمود سليمان منظمات الأعمال المساهمة فى حل هذه الأزمة ودراستها وعمل ميثاق شرف بين الشركات وبعضها لوجود الانكماش من خلال تسهيلات فى الدفع.

وقال إن حرق الاسعار يؤدى بالسلب على الثقة فى المنتج واسعاره مما يؤدى لوجود منافسة غير شريفة لأن السلع نفسها تكون من مصادر مختلفة ولها سعرين مما يجب التصدى لها وقال إن ظاهرة الحرق هى سبب اساسى لظاهرة الركود ويجب أن تكون هناك دراسة متانية لذلك.

### سحب السيولة

وأوضح د. هانى سرور رئيس جمعية مستثمرى مدينة السادس من اكتوبر ان ظاهرة الركود والانكماش فى السوق الداخلى ترجع بسبب اساسى لسحب السيولة النقدية من السوق لقلة تحويلات العاملين فى الخارج وطرح العديد من السندات تصل قيمتها إلى 4 مليارات جنيه خلال 4 أشهر فقط، دون وضع ضوابط ومعايير أو سقوف انتمانية مما أثر على الأسواق وحركة التجارة بها، وحذر من استمرار هذه الظاهرة فى حالة عدم وجود ضوابط وتوقع استمرار هذا الوضع وتفاقمه فى حالة طرح المزيد من السندات وهو ما يعنى سحب الأموال ومزيد من الكساد.

### زيادة الاستيراد

أما د. مدحت حسنين الاستاذ بالجامعة الأمريكية يقول إن هناك اسبابا وراء الركود والانكماش فى الأسواق اهمها زيادة الاستيراد دون أن يكون هناك احتياجات للاقتصاد القومى لهذا الكم الهائل من السلع والزيادة الكبيرة التى حدثت فى الاستيراد بعد أزمة جنوب شرق أسيا مما أدى إلى وجود سلع كثيرة لا يستطيع السوق استيعابها، كما ساعدت ازمة شركات توظيف الأموال والتى يقدر الاموال المحجوزة بسببها نحو 4 مليارات جنيه خاصة عندما ترد يكون ذلك فى شكل أسهم فى شركات وهو ما يعتبر توقف للقوى الشرائية لمعظم الاشخاص ذوى الدخول الضعيفة.

وأوضح أن هناك اسبابا اخرى تؤثر فى هذه الظاهرة مثل البطالة التى تقدر بنحو 9٪ من القوى العاملة بالاضافة إلى توافر 500 الف فرصة عمل سنويا تحتاج لجهود كبيرة، أضف إلى ذلك أن معدلات الاستثمار مازالت متدنية وهذا يجعل المرحلة الاقتصادية الحالية تتعرض للركود وعدم الانتعاش ولانزال تعتمد على السوق المحلى فى تصريف المنتجات المصرية دون النظر بعناية للأسواق الخارجية.

نقطة مهمة اخرى فى هذا الاطار يؤكد عليها د. مدحت حسنين وهى السياحة وهى صناعة متشعبة، تضرب فى صميم الاقتصاد القومى مؤكدا أهمية انتعاشها عام 2000 من الاستثمارات الاجنبية فى مصر، وأكد على ضرورة قيام المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى بدور مهم فى جذب الاستثمارات الأمريكية لمصر وذلك لتعويض النقص فى المعونة الأمريكية وبنفس نسبة النقص.

**نادر رياض**

**الرواج والركود وجهان لعملة واحدة فى الدورات الاقتصادية**

**محمود سليمان**

**اقترح بأن تصدر الحكومة تشريعا يحارب ظاهرة حرق الأسعار**

**هانى سرور**

**طرح سندات حكومية دون وضع ضوابط لها أحد أسباب الانكماش**

**مدحت حسانين**

**المطالبة بانتعاش السياحة وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر**